

Distr.: Limited
26 November 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٣٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، تونس،
الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي،
السنگال، السودان، الصومال، قطر، كوبا، الكويت، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب،
المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن، فلسطين: مشروع قرار منقح

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية
الطارئة العاشرة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢
(١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ١٥١٥
(٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣،

وإذ ترحب بتأكيد مجلس الأمن لرؤيته المتمثلة في منطقة توجد فيها دولتان، إسرائيل
وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة معترف بها،

وإذ تدرك أنه قد مضى أكثر من ستة وخمسين عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢)
المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وستة وثلاثين عاما على احتلال الأرض الفلسطينية،
بما فيها القدس الشرقية، عام ١٩٦٧،



وقد نظرت في تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالطلب الوارد في قرارها ١١٠/٥٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(١)،

وإذ تؤكد من جديد أن مسؤولية الأمم المتحدة مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تتم تسوية القضية بجميع جوانبها،

واقتراناً منها بأن تحقيق تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، هو أمر لا بد منه لبلوغ أمن واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط،

وإدراكاً منها لكون مبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير مصيرها يمثل أحد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق الحرب،

وإذ تعيد تأكيد عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس، وإذ تؤكد أن بناء إسرائيل جدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، يتعارض مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي،

وإذ تؤكد مرة أخرى حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً،

وإذ تشير إلى الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني^(٢)، وإلى وجود اتفاقات مبرمة بين الطرفين وإلى ضرورة الامتثال لتلك الاتفاقات،

وإذ ترحب بتأييد مجلس الأمن، في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، لخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية من أجل بلوغ حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على وجود دولتين^(٣)،

وإذ تلاحظ مع الارتياح إنشاء السلطة الفلسطينية، وإذ تسلم بالحاجة الملحة لإعادة بناء مؤسساتها التي أضيرت وإصلاحها وتعزيزها،

(١) A/58/416-S/2003/947.

(٢) انظر A/48/486-S/26560، المرفق.

(٣) S/2003/529، المرفق.

وإذ ترحب بالإسهام الإيجابي لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في عملية السلام، بما في ذلك في إطار أنشطة اللجنة الرباعية،

وإذ ترحب بانعقاد اجتماعات المانحين الدوليين، فضلا عن إنشاء الآليات الدولية لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الأحداث المأساوية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واستمرار تدهور الحالة بما فيها ارتفاع عدد القتلى والجرحى ولا سيما في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وانتشار الدمار في الممتلكات والهياكل الأساسية الفلسطينية، الخاصة والعامة، بما فيها العديد من مؤسسات السلطة الفلسطينية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها أيضا إزاء تكرر توغل قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وإعادة احتلال تلك القوات للعديد من التجمعات السكانية الفلسطينية،

وإذ تؤكّد أهمية سلامة ورفاه السكان المدنيين جميعا في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وتدين جميع أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين على كلا الجانبين، بما فيها الهجمات الانتحارية بالقنابل وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء،

وإذ تعرب عن قلقها لتزايد المعاناة وارتفاع عدد الضحايا من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفقدان الثقة بين الجانبين، والحالة الأليمة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط،

وإدراكا منها للحاجة الملحة إلى تنشيط ودفع الجهود الدولية لمساعدة الطرفين على التغلب على المأزق الحالي الخطير في العملية،

وإذ تؤكّد الحاجة الملحة إلى تعاون الطرفين مع الجهود الدولية بما فيها جهود اللجنة الرباعية، لوضع حد للحالة المأساوية الراهنة واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية سلمية،

وإذ ترحب بالمبادرات والجهود التي قام بها المجتمع المدني مؤخرا سعيا وراء تسوية قضية فلسطين بطريقة سلمية،

- ١ - تؤكد من جديد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، من جميع جوانبها، وضرورة تكثيف الجهود لتحقيق تلك الغاية؛
- ٢ - تعرب عن تأييدها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد، وللاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتشدد على ضرورة إقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وترحب في هذا الصدد بجهود اللجنة الرباعية؛
- ٣ - ترحب بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة التي عُقدت في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٤)؛
- ٤ - تهيب بالطرفين الوفاء بالتزامتهما بتنفيذ خريطة الطريق باتخاذ خطوات متوازنة ومتبادلة في هذا الصدد، وتشدد على أهمية وإلحاح إنشاء آلية رصد موثوقة وفعالة، يقوم بها طرف ثالث، بما في ذلك جميع أعضاء اللجنة الرباعية؛
- ٥ - تشدد على ضرورة الالتزام بتصور الحل المتمثل في دولتين وبمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛
- ٦ - تشدد أيضا على ضرورة الإنهاء العاجل لإعادة احتلال المراكز السكانية الفلسطينية والتوقف الكامل عن جميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية والتدمير وأعمال الإرهاب؛
- ٧ - تهيب بالأطراف المعنية، واللجنة الرباعية وغيرها من الأطراف المهتمة، أن تبذل كل ما يلزم من جهود وأن تتخذ كل ما يلزم من مبادرات لوضع حد لتدهور الحالة والرجوع عن جميع التدابير المتخذة على أرض الواقع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وضمان التعجيل باستئناف عملية السلام بنجاح والتوصل إلى تسوية سلمية نهائية؛
- ٨ - تشدد على ضرورة القيام بما يلي:
 - (أ) انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧؛
 - (ب) إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولته المستقلة؛

(٤) A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني، القرار ٢٢١/١٤.

- ٩ - تشدد أيضا في هذا الصدد على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؛
- ١٠ - تحث الدول الأعضاء على الإسراع بتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة الحرجة وعلى المساعدة في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية وتقديم الدعم في إعادة تنظيم المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها؛
- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، تقريراً عن تلك الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.